اقتصاد

الزراعة تدرس زيادة أجور آليات الاستصلاح الزراعي بواقع ٢٠٪

اتحاد الفلاحين: لا نرضى بزيادة ليرة واحدة..!!

| عبد الهادي شباط

يبدو أن وزارة الزراعة التي ما زالت تعرك عيونها بعد قيلولة وسبات دخلت به مع بداية الأزمة بعكس العديد من زميلاتها في الحكومة اللواتي حققن جدارة وثباتاً وبالأرقام على مدار السنوات الخمس السابقة عبر تبني سياسات وخطط قريبة ومتغيرة وامتلاك بدائل آنية لكل حادث ومتغير مكنها من القدرة على التعايش مع متغيرات الأزمة وظروفها، تستيقظ لتنظر يمنة وشمالاً وتحاول لحق الركب من حولها وربما لا يسعنا القول أن تأتي متأخراً أفضل من ألا تأتي ولكن المهم أن تبدأ صح وهنا نتوقف عند قرار تحضره الوزارة.

حيث علمت «الوطن» أن وزارة الزراعة تحضر لاستصدار قرار يفيد بتعديل وزيادة أجور جميع آليات استصلاح وتطوير الأراضي وحسب المعلومات التي رشحت أن الوزارة وبعد تشكيل اللجان والدراسات حول ذلك استقرت على زيادة نسبة الأجور لهذه الآليات بقرابة ٢٠٪ لتصبح أجور هذه الآليات بدلاً من أن تكون مدعومة بنسبة ٦٠٪ تتراجع إلى ٤٠٪ وهنا نتساءل هل يستحق المزارع الذي يمثل إنتاجه اليوم خط الأمان الرئيسي في البلد مكافأة مثل هذه من وزارة الزراعة.

ولنستوضح رأي اتحاد عام الفلاحين الممثل الشرعي عن هذه الشريحة.

بيّن رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد علي حبيب عيسى أن اتحاد الفلاحين لا يرضى برفع سعر طن السماد ليرة واحدة فكيف يرضى بزيادة في أجور الآليات المعنية بإصلاح وتطوير الأراضي الزراعية ولاسيما أن الحكومة تتبنى شعارات دعم الإنتاج وتدوير عجلته وخاصة الإنتاج الزراعي الذي يمثل الحامل الأساسي لمختلف أنواع الإنتاج والحركة الاقتصادية. وفي هذا المجال يرى عيسى أن المزارع الذي ما زال متمسكاً بأرضه ويحافظ على إنتاجه ويريد أو يرغب في استصلاح أراضيه

> عيسى: ما زالت الشخصيات الإقطاعية والبرجوازية مؤثرة ومتغلغلة بين كراسي الحكومة...!

لاستثمارها في هذه الظروف الصعبة يستحق أن ترفع له القبعة لا معاقبته والتضييق عليه بتعديل وزيادات الأجور التي لا قدرة له على تحملها وتحد من نشاطه وربما تؤدي به إلى خارج العمل ودورات الإنتاج وبالتالي البطالة وبقاء الأراضي بوراً وغير مستثمرة.

كما أوضح أن الحفاظ على المزارع ودعمه وتشجيعه أفضل وأكثر جدوى وفائدة على المستوى الكلي للاقتصاد والوطن من بعض التحصيلات التي ربما تأتي من زيادات بعض الأجور مثل ما يجري تحضيره حول القرار المذكور. هذا إن بقيت رغبة لدى الفلاح بتحسين أرضه واستصلاحها واستثمارها وهنا يسجل رئيس المكتب الزراعي في الاتحاد ملاحظة من العيار الثقيل حيث يرى من خلال متابعاته للشأن الزراعي وجميع القرارات واللجان المتعلقة بحقوق الفلاحين ومنها اللجنة المعنية في دراسة تعديل قانون العلاقات الزراعية، أنه ما تزال هناك شخصيات إقطاعية وبرجوازية متغلغلة بين كراسي الحكومة ولها تأثيرها وفاعليتها في القرار الحكومي مؤكداً أن لديه ما يكفي من المذكرات والدراسات وبعض القرارات بما يوضح ويبين ذلك.

استمرار انخفاض سعر الدولار في «السوداء»

مصارف جاهزة للتمويل وأخرى ليس بعد!!

| محمد راكان مصطفى

استمر الانخفاض المتوالي في سعر صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية ليصل يوم أمس إلى ٥٢٠ ليرة سورية، على حين استقر السعر النظامي وفقاً لآخر نشرة صادرة عن مصرف سورية المركزي لسعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية والذي حدد بـ٥١٧,٤٣ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف و٥١٧,٤٢ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه اليوم سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٥١٤,٨٥ ليرة سورية، وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية حسب القائمة ٥٧٩,٢٣ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٧٩,٢٣ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٧٦,٨٥ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية، وبيّن مصرفي يعمل في القطاع الخاص أن السبب وراء انخفاض سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية يعود إلى عوامل دولية تعود إلى رفع الفوائد في أوروبا ما أدى إلى انخفاض سعر اليورو الذي أدى إلى انخفاض سعر الدولار والذي ترافق بارتفاع سعر الذهب، وعوامل محلية منها إيقاف القرار ٦٠١ القاضي بإخضاع جميع المستوردات لإيداع مؤونة بالليرة السورية بنسبة ٢٥٪ من قيمة مشروع إجازة الاستيراد أو الموافقة، ما أدى إلى أن كثيراً من التجار تعطلت إجازات الاستيراد الخاصة بهم بانتظار الآلية الجديدة للعمل ما أدى إلى تخفيف الطلب على الدولار، وانخفاض سعر الصرف.

وتوقع المصدر في أن يستمر الانخفاض في سعر الصرف في الفترة الحالية بشكل طفيف ليتبعه استقرار لفترة زمنية، متناسب مع الإجراءات وحسن تنفيذها، وعن استعداد المصرف العقاري لتمويل المستوردات تنفيذاً لقرار مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص، أكد مدير المصرف أحمد العلي لـ«الوطن» استعداد المصرف التام من ناحية الكوادر وآليات العمل لبيع القطع الأجنبي للأغراض غير التجارية وفق الأنظمة النافذة وضمن الضوابط التي حددها مصرف سورية المركزي.

مبيناً أن المصرف يستطيع تلبية حاجة المستوردين من حيث طلبات القطع الأجنبي للغايات غير التجارية ولكنه لا يستطيع إجراء التحويلات الخارجية في ظل العقوبات المفروضة عليها.. على حين استغرب مدير المصرف التجاري السوري فراس سلمان سؤالنا عن مدى استعداد وجاهزية المصرف التجاري السوري لتلبية هذه المهمة من ناحية الكادر المؤهل لها وآليات العمل بها وعن صدور أي تعليمات تخص المصرف التجاري السوري لهذا الموضوع، واعتبر أن السؤال ينم عن عدم دراية بعمل المصرف التجاري السوري وإمكانياته، مؤكداً أن المصرف منذ تأسيسه، ومن أساسيات عمله تمويل عمليات التجارة الخارجية والداخلية بمختلف الوسائل المصرفية المتعارف عليها (حوالات- اعتمادات- كفالات- بوالص)، وبالتالي من الطبيعي والبديهي أن تكون كوادره متمرسة ومتمكنة مهنياً» وآليات العمل في هذا الإطار حاضرة، وإن المصرف التجاري السوري ساهم في الاستقرار النسبي سواء من ناحية تمويل المستوردات للقطاعين العام والخاص ولكافة المتطلبات السلعية الضرورية والأساسية كالغذاء والدواء والمشتقات النفطية وبالأسعار الصادرة عن المصرف للدولار واليورو، وأنه كان للسلطات النقدية دور أساسي في تحقيق الاستقرار للأسعار فيما تقوم به من إجراءات أو إصدار قرارات تسهم في خلق التوازنات المطلوبة في جوانب متعددة ومسؤولية تلك السلطات العمل على دعم صمود الليرة «كقيمة شرائية- وسعر صرفها أمام العملات الرئيسية المتداولة» ويأتي في هذا الإطار القرار الذي صدر عن المصرف المركزي والمشار إليه في مقدمة السؤال، والمصرف التجاري السوري جاهز ويملك الإمكانات والقدرات للعمل بمضمونه بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي.

موضحاً أنه لا شك بأن الحصار الاقتصادي على سورية بشكل عام والعقوبات الظالمة على المصرف التجاري السوري منذ بداية الحرب على سورية بشكل خاص انعكست أثراً «بالغاً» على نشاط وعمل المصرف ودوره في تمويل التجارة الخارجية.. لكن بعد هذه السنوات الخمس من الحصار والعقوبات لابد أن المصرف قام بخلق البدائل.

عرنوس يتغنى بدمج الوزارتين: أحدث نقلة نوعية في الإسكان

| الوطن

قال وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس: إن دمج وزارتي الأشغال العامة والإسكان أحدث نقلة نوعية في عمل الوزارة الجديدة إن كان على صعيد قطاع الإسكان أو تنفيذ المشروعات أو تهيئة الأراضي، مضيفاً خلال لقائه المديرين العامين لشركات الإنشاءات العامة والمؤسسة العامة للإسكان وهيئة التطوير والاستثمار العقاري والتخطيط الإقليمي أمس في الوزارة لبحث آلية العمل بعد الدمج، إن قرار الدمج أضاف مهام ومجالات عمل جديدة تتقاطع وتتكامل فيما بينها، وقد أصبحت الوزارة تضم الجهات المخططة والمنفذة، الأمر الذي يدفعنا للإفادة منه وتوظيفه في المكان الصحيح في تأمين مستلزمات المرحلة القادمة والتي يعول عليها الكثير من خلال دور وزارة الأشغال العامة والإسكان. وطلب عرنوس من مسؤولي الشركات الإنشائية تقديم الرؤى والطروحات والتفكير بعقل منفتح لترتيب وهيكلة الشركات والمؤسسات ما ينسجم مع المرحلة القادمة وهي إعادة الإعمار مع أهمية المتابعة الميدانية المفاجئة لمواقع العمل للوقوف والتدقيق في سير الأعمال الموكلة إلى هذه الشركات، والعمل الجاد على محاربة الفساد والحزم في معالجة حالات الفساد والتدقيق بوضع العمال المتسيبين ومعالجة أوضاعهم مع مراعاة ظروفهم المنطقية وخاصة في المناطق الساخنة. وبعد أن استمع إلى واقع العمل في هذه الشركات وواقع مشاريعها أشار مدير الشركة العامة للمشاريع المائية كامل مخلوف إلى حاجة الشركة للكادر الفني وسد النقص الحاصل فيها بعد خروج عدد كبير إلى التقاعد بعد بلوغهم السن القانونية، موضحاً أن مشاريع الشركة المتعاقد عليها تسير بوتيرة جيدة بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية كرب عمل. بدوره مدير الشركة العامة للطرق والجسور لؤي بركات بين أن خطة الشركة نفذت بالكامل في المناطق الآمنة وباتت الشركة تدفع رواتب عمالها منذ الشهر الثالث من العام الجاري وتعمل الشركة حالياً على الإقلاع في مجبل زفت حلب. وعرض مدير الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية أشرف حبوس الرؤية التي وضعتها الشركة من خلال دراسة وسبر واقع السوق المستقبلي وتصنيف الأعمال التي يمكن للشركة أن تقوم بها خلال مرحلة إعادة الإعمار، على حين لفت رئيس الهيئة العامة للتخطيط الإقليمي حسن جنيدان إلى تمكن الشركة من دراسة منطقة السيدة زينب وإنجازها بالكامل بالخبرات المحلية. من جهته رئيس هيئة الاستثمار والتطوير العقاري أحمد الحمصي أشار إلى طرح مناطق عديدة للبدء بمشاريع التطوير العقاري في وادي الجوز في محافظة حماة ومشاريع أخرى في السويداء وحسيا وعدرا، وتعمل الهيئة أيضاً على تهيئة مناطق تطوير عقاري جديدة لجذب المستثمرين في هذا المجال إضافة إلى تعديل التشريع الناظم لعمل الهيئة.

سيارة شام حتماً بأكثر من ٨ ملايين ليرة

| الوطن

قال المدير العام للشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات (سيامكو) المهندس محمد زياد الناعمة: إنه وخلال الزيارة الأخيرة إلى إيران قد تمت مناقشة العديد من القضايا المتعلقة بوضع جدولة معينة ليكن هناك استمرارية في عملية الإنتاج مع الأخذ بالحسبان إمكانية إعادة النظر في أجور النقل والأسعار بحيث تتناسب الأخيرة مع الحالة المعيشية للمواطن.

وأضاف: نحن نعمل حالياً على إيجاد صيغة مناسبة يتعلق برسوم التسجيل التي فرضت حسب المرسوم ١٨ الذي بموجبه ارتفعت الأسعار الأمر الذي انعكس على الزيادة في الكلفة والزيادة في الأسعار مؤكداً أن هناك مساعي جادة بالتعاون مع الحكومة لدراسة تأثر هذا المرسوم في الأسعار ومناقشته سعياً إلى إيجاد حل لموضوع التكلفة الذي يؤثر في تسويق وسعر السيارة وذلك بالتعاون مع الحكومة لضبط نفقات التكاليف ورسوم الإنفاق التي فرضها المرسوم.

وأشار ناعمة: نحاول الاتفاق على أن يكون هناك وتيرة متوازنة ومنتظمة لإنتاج توريد ١٠٠ سيارة شهرياً مبدئياً حفاظاً على استمرارية العمل، مؤكداً أن نجاح ذلك يرتبط بموضوع النقل وانتظامها، مشيراً إلى أن أسعار السيارات يلعب الدور فيها القوة الشرائية للمستهلك إضافة إلى أنه يلبي طلبات القطاع العام الأمر الذي سوف يساهم في عملية التسويق لكن نحن لا نستطيع أن نجلب أعداداً من السيارات لتسويق إلا نحن مضطرون لضبط عملية التسويق مع عملية التوريد.

وعن الأسعار قال: عندما تصل مجموعة السيارات وتتوضع على خط التصنيع تتوضح التكلفة، علماً أن تثبيت السعر غير معروف لكن حتماً يتجاوز ٨ ملايين ليرة سورية، مبيناً أنه وبعد الإنتاج تتراوح الأسعار حسب السعة وقوة المحرك وعندها تتوضح التكلفة الحقيقية وخاصة أن هناك تكاليف إضافية على السعر تتعلق بالشحن وغيرها، مبيناً أنه تم الاتفاق على تأمين القدرة التنافسية للشركة في السوق للوصول إلى مستوى أفضل، وذلك من خلال تطوير المنتج الحالي وإنتاج نماذج جديدة تلبي حاجة ورغبة المواطنين، وخاصة ما يتعلق منها بإنتاج سيارة أوتوماتيك بمواصفات جيدة وأسعار منافسة، لافتاً إلى أن السيارة أثبتت جدارتها من خلال مواصفاتها الفنية وتحاول الشركة دائماً التعديل على بعض المواصفات الفنية.

وأضاف: من المقرر أن يكون هناك تعاون من نوع جديد مع الجانب الإيراني عن طريق إدخال سيارات جديدة إلى القطر من صنع إيران وبأسماء جديدة، وإن الدفعة الأخيرة تحتوي على أشكال ونماذج مختلفة وباستطاعات مختلفة تلبي جميع الأذواق، وخصوصاً أن هناك بعض السيارات سوف يحمل مواصفات تتعلق بقوة المحرك من حيث الشكل والاسم حيث تم مؤخراً إدخال سيارة باسم بالميرا وشمرا وحالياً يتم العمل على إدخال سيارة جديدة باسم شهباء وهي سيارة متطورة عن سيارة شام ونأمل أن تلاقي قبولاً بالسوق المحلية.

كما تمت مناقشة القضايا المتعلقة بالشركة وقد تم الاتفاق على تطوير المنتج الحالي وإنتاج نماذج جديدة تلبي حاجة ورغبة المواطنين وخاصة ما يتعلق منها بإنتاج سيارة أوتوماتيك بمواصفات جيدة وأسعار منافسة.

وأشار: نسعى كشركة إلى تخفيف العبء عن المواطن وذلك عن طريق مواكبة عمليات الإنتاج وزيادة الكميات المنتجة وإيجاد صيغة مناسبة بالتعاون مع الحكومة.

ومن الجدير ذكره أن المؤسسة العامة للصناعات الهندسية كانت قد أكدت عن وجود نية للتوسع بهذه الشركة، مشيرة إلى أنه تم إعلام الجانب الإيراني بتخصيصنا بجزء من عقوده التي يمنحها تصديراً إلى دول أخرى وأن يكون لنا نصيب من هذه العقود باعتبارنا شركاء. الأمر الذي يساهم في تطوير العمل وتوسيعه بحيث يتجاوز الحدود الإقليمية ويكون لدينا سمعة سواء لسيارة شام أم غيرها من الأسماء القادمة في الأسواق المجاورة التي يقوم الشريك الإيراني بالتصدير إليها، وقد تعهد الجانب الإيراني بإعطاء جزء من عقود التصدير للسيامكو لأنها شريك سوري وهذه الفكرة من المقرر تفعيلها في اجتماعات قادمة.. إضافة إلى أن الهيئة العامة للشركة السورية الإيرانية لتصنيع السيارات قد ناقشت القضايا المتعلقة بالشركة وقد تم الاتفاق على تأمين القدرة التنافسية للشركة في السوق للوصول إلى مستوى أفضل وذلك من خلال تطوير المنتج الحالي وإنتاج نماذج جديدة تلبي حاجة ورغبة المواطنين في الحصول على منتج جديد وبمواصفات جيدة وأسعار منافسة، وأن ما تخطط له الشركة هو التنوع في إنتاج السيارات وزيادة إنتاجها، والاستفادة من أسواق الدول المجاورة في هذا المجال، كما تم العمل حالياً على تذليل جميع العقبات التي كانت تواجه موضوع توريد مكونات السيارات من إيران لمصلحة شركة «سيامكو».

اتحاد المصدرين يطالب «بدعم مالي» من الحكومة

| الوطن

بحث وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة مع رئيس مجلس إدارة اتحاد المصدرين السوري محمد السواح وأعضاء مجلس الإدارة أمس في وزارة الاقتصاد سبل العمل لتشكيل شركات متخصصة بالتصدير بما يؤدي لتكاتف الجهود المختصة بالعملية التصديرية والقيام بمتطلباتها بشكل عالي المهنية، ويساعد المنتجين على تسويق منتجاتهم خارجيا من دون أن يتحملوا تكاليف عالية في هذا الاتجاه حيث تناول الاجتماع الذي وصف بالمهم والموسع كل محاور العمل التصديري قطاعيا وجغرافيا وسبل تعزيز نجاحاته مع أهمية الارتقاء بالعمل في هذا الاتجاه الذي يأتي ضمن إطار الاهتمام الكبير الذي توليه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لقطاع التصدير وحل كل ما يعترض تطوره من إشكاليات أو معوقات.

وبحث المجتمعون كذلك واقع القدرات التصديرية السورية حالياً وضرورة مساهمة الاتحاد بتعزيز الرقابة على عنصر الجودة ومطابقة المواصفات وعمليات الفرز والتعبئة والتوضيب والتغليف من خلال العمل على شركة لمراقبة الصادرات يتولاها الاتحاد على أن تنطلق هذه الشركة بالعمل خلال ستين يوماً مع ضرورة اعتماد مراكز خاصة بتوضيب وتعبئة المنتجات الوطنية المتاحة للتصدير بما يحقق زيادة إمكانية انسياب المنتجات السورية إلى أسواق الدول المستهدفة من دون عوائق فنية أو مخالفة بالمواصفات حيث تنعكس النتائج السلبية لمخالفة المواصفات ليس على المنتج فقط وإنما على سمعة المنتجات السورية ورواجها دولياً، وهذا الأمر غير مسموح به على الإطلاق.

ودار البحث خلال الاجتماع في مواضيع تأمين تسهيلات النقل والشحن الداخلي والخارجي وإمكانية تخفيض تكاليفه وتأمين وسائله ودور الجهات المختلفة في هذا المجال ومنها اتحاد المصدرين السوري مع ضرورة قيامه من خلال وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتواصل والتنسيق مع وزارة النقل لتوفير المتطلبات اللازمة.

واستعرض رئيس اتحاد المصدرين محمد السواح واقع التصدير السوري تجاه أهم الشركاء التجاريين لسورية وضرورة التوسع بالتصدير للدول الصديقة والشقيقة التي تفتح أسواقها للمنتجات السورية في روسيا الاتحادية وإيران والعراق وما تقدمه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من تسهيلات داخلية وخارجية حيال تهيئة أفضل المناخات اللازمة لإتمام العملية التصديرية وزيادة التنافسية للمنتجات والبضائع السورية خارجيا ولفت إلى سعي الاتحاد وخلال الفترة الأخيرة إلى زيادة النشاط التجاري مع هذه الدول بعد أن قامت الوزارة بتهيئة الأرضية المناسبة لهذا التعاون مع استمرارها بالقيام بكل ما من شأنه رفع وتيرة النشاط التجاري السوري ونفاذه إلى هذه الأسواق من حيث الاتفاقيات التي جرى ويجري توقيعها لتحرير التبادل التجاري أو تخفيض التعرفة الجمركية وإزالة كل أشكال العوائق التي تقف حائلا دون دخول البضائع السورية إلى أسواق تلك الدول واتفاقيات إقامة المعارض والأسواق السورية فيها.

وطرح بعض أعضاء اتحاد المصدرين عدداً من المطالب والمقترحات وعقد اجتماعات خاصة للبدء باعتماد المصدرين وضرورة تمديد إيقاف تعهدات قطع التصدير وقد طالب الاتحاد بالحصول على دعم مالي للقيام بدعم الشحنات الأولى لإيران ودعم المعارض السورية فيها بالإضافة إلى دعم فتح صالة عرض دائمة لتسويق المنتجات السورية في طهران وقد وعدت الوزارة بدراسة المقترح.

أكثر من ٢٥ ألف مواطن حصلوا على قروض من التوفير في ٧ أشهر

| محمد راكان مصطفى

بلغ عدد القروض التنموية التي منحها مصرف التوفير ٢٥٣٦٦ قرضاً تنموياً منذ بداية العام الجاري (٢٠١٦) وحتى نهاية شهر تموز، بقيمة إجمالية بلغت ما يزيد على ٨,٢ مليارات ليرة سورية.

تم منح هذه القروض عن طريق فروع ومكاتب المصرف في المحافظات، حيث كانت حصة دمشق منها ٥١٢٩ قرضاً بقيمة تجاوزت ١,٨ مليار ليرة سورية، وطرطوس ٤٨٦٢ قرضاً بقيمة تجاوزت ١,٤ مليار ليرة سورية، واللاذقية ٥٤٥٨ قرضاً بقيمة تجاوزت ١,٧ مليار ليرة سورية، والسويداء ١٧٣٣ قرضاً بقيمة تجاوزت ٥٤٣,٨ مليون ليرة، وحماة ٣٧٥٦ قرضاً بقيمة تجاوزت ١,١٩ مليار ليرة سورية، وحمص ٣٦٩١ قرضاً بقيمة تجاوزت ١,٢ مليار ليرة سورية، وحلب ٧١٥ قرضاً بقيمة تجاوزت ٢٣١ مليون ليرة سورية، وفي درعا قرضان بقيمة ٦٠٠ ألف ليرة سورية، وفي ريف دمشق ٢٠ قرضاً بقيمة ٧,٤ ملايين ليرة سورية.

يشار إلى أن إجمالي القروض الممنوحة من المصرف خلال عام ٢٠١٥ بلغ ٦٣٧٠٥ قروض بقيمة وصلت لنحو ٢٠ مليار ليرة سورية، مقارنة بالعام ٢٠١٤ الذي وصل عدد القروض الممنوحة فيه نحو ٦٣,٣ ألف قرض بقيمة وصلت إلى ١٩,٨ مليار ليرة سورية.

على حين بلغت القروض الممنوحة من مصرف التسليف الشعبي حتى نهاية شهر تموز ٢٤٩٢٣ قرضاً لذوي الدخل المحدود بقيمة تجاوزت ٦,٢ مليارات ليرة سورية.

يذكر أن مجلس النقد والتسليف سمح لمصرفي التسليف الشعبي والتوفير بمنح قروض لذوي الدخل المحدود من المدنيين والعسكريين لا يتجاوز سقفها الـ٥٠٠ ألف ليرة سورية.

واشترط قرار مجلس النقد التأكد من كفاية وسلامة الضمانات المقدمة وألا يؤثر منح القرض في سيولة المصرف وفقاً للنسب المحددة بموجب القرارات النافذة.

ولا يزال المصرفيون بانتظار الحصول على موافقة رئاسة مجلس الوزراء أصولا تطبيقاً لما جاء في القرار لجهة ضرورة الحصول على موافقة رئاسة الحكومة في ضوء التوجيهات المعممة بموجب كتاب وزارة المالية رقم /٢٠١٢/٣٩/ف/ش/ والمتضمنة وقف القروض بكل أشكالها، ليصار بعد ذلك إلى إعداد التعليمات التنفيذية الخاصة بكل مصرف لمنح القروض وفق السقوف الجديدة.

المشاريع الزراعية تجد صعوبة في الحصول على الترخيص والتمويل

| علي محمود سليمان

بيّنت مدير عام هيئة الاستثمار السورية إيناس الأموي أن الأولوية للقطاع الزراعي في إزالة كل الصعوبات التي تعوق تطوره، نظراً لأهميته في دعم الاقتصاد والأسرة السورية، موضحة في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هيئة الاستثمار تمكنت من جذب المشاريع الزراعية من خلال قانون الاستثمار حيث تضاعف عدد المشاريع الزراعية بعد صدور قانون الاستثمار، عما كانت عليه هذه المشاريع سابقاً، مع ملاحظة بأن نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية الزراعية تتقارب خلال فترة ما قبل الأزمة والفترة الحالية وهو دليل واضح على جدية المستثمرين الزراعيين والتزامهم.

حديث الأموي جاء خلال الاجتماع الذي عقد يوم أمس مع عدد من المستثمرين الزراعيين والصناعيين، بهدف مناقشة المشاكل البيروقراطية التي تعوق عمل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، حيث أعلنت الأموي أن الهيئة تعمل حالياً على إطلاق ميثاق خدمة المستثمرين ليكون متضمناً معايير الخدمة لكل مشروع استثماري، وركزت الهيئة أن تكون هذه المعايير مطابقة للمعايير العالمية من ناحية الجودة في تقديم الخدمات، بالإضافة إلى تطوير نظام إدارة متابعة مشاريع المستثمرين والتعرف على كل الصعوبات التي تعوق عملها من خلال موقع الهيئة.

ولفتت الأموي إلى أن الاجتماع يأتي في إطار متابعة الهيئة لمشاكل المستثمرين وفتح ملف المشاريع قيد التنفيذ وإيجاد الحلول لها، حيث تبين وجود ٧١٧ مشروعاً ما زالت قيد التنفيذ منذ العام ٢٠٠٧، ولذلك اطلعت الهيئة من المستثمرين الزراعيين على المشاكل والصعوبات التي تعوق تنفيذ المشاريع الزراعية، ليتم تقديم كل مشروع على حدة مع وثائق بكل الصعوبات ولدى أي جهة لتقوم الهيئة بدور حلقة الوصل والتواصل مع الجهات المعنية للبحث في حل هذه المشاكل.. من جانبه أوضح عضو مجلس إدارة اتحاد غرف الزراعة السورية سلمان الأحمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن العقبة الأساسية تكمن في عدم وجود تعريف موحد حتى الآن للمشاريع المتوسطة الصغيرة والمتناهية الصغر وعدم وجود خطط واضحة لدى الجهات المعنية في دعم هذه المشاريع وخاصة الزراعية منها، ما يشكل صعوبة لدى البلديات في منح تراخيص لهذه المشاريع وصعوبة أخرى لدى المصارف في منح قروض لتمويلها، ولفت إلى وجود مشكلة لدى المشاريع الزراعية الكبرى تكمن في الحصول على التراخيص لكون القوانين والأنظمة تلزم المستثمر بالتوجه لإقامة مشروعه في المدن الصناعية وهذا الأمر لا يشكل جدوى اقتصادية في مجال المشاريع الزراعية ويجب أن تمنح التراخيص لهذه المشاريع لتقام في المناطق الزراعية نفسها والتي تناسب طبيعة المشروع، ولدينا مثال في معاصر الزيتون التي ينتج عنها مخلفات نباتية تعرف بـ«التمز» ويمكن منها صناعة علف للحيوانات ولذلك يمكن إقامة مصانع لتصنيع المخلفات النباتية كعلف في المناطق نفسها التي توجد فيها معاصر الزيتون.